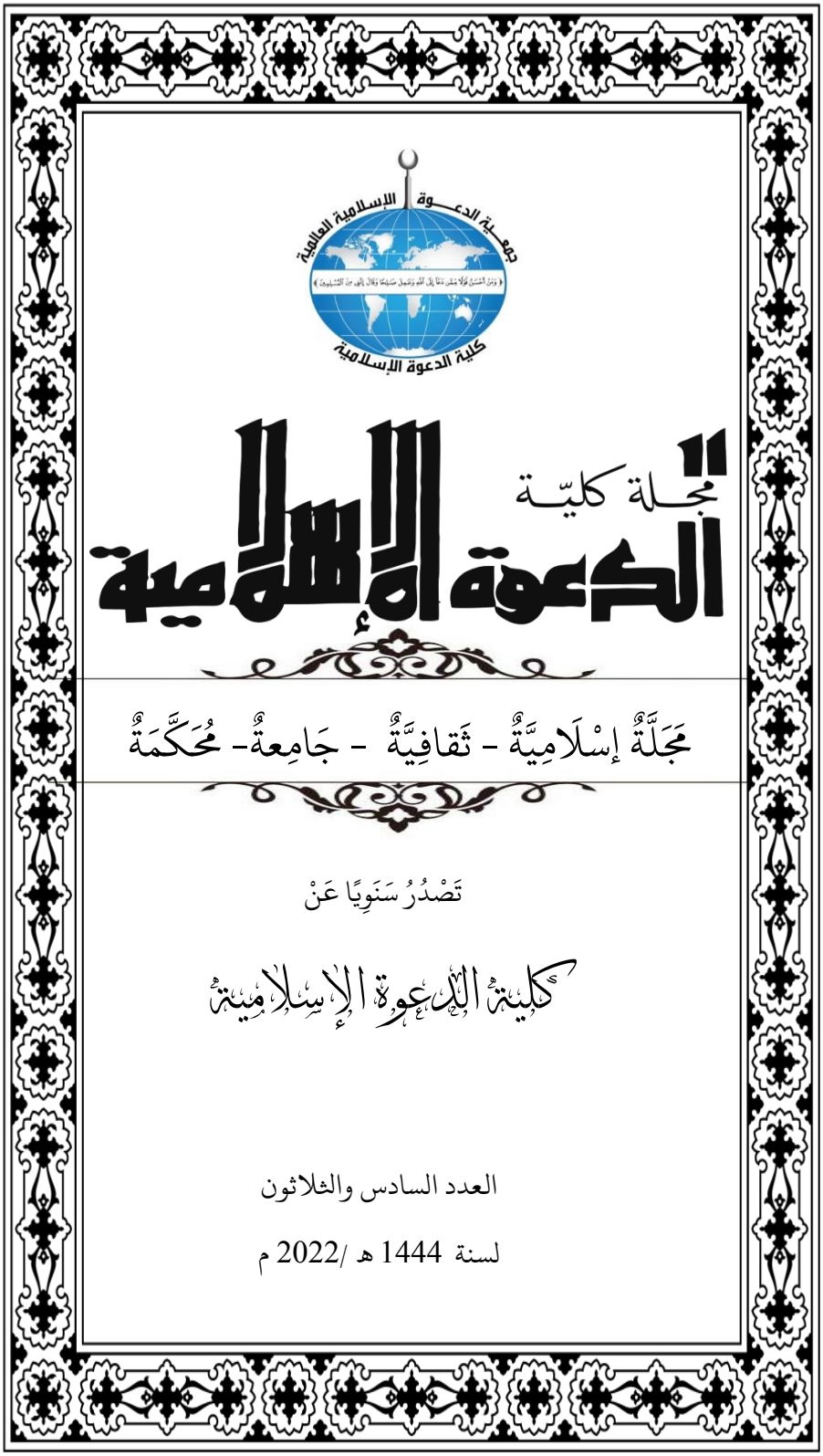

مجلة كليّة الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعةٌ- مُحَكَّمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًا عَنْ

كُلِيَّةُ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةُ

العدد السادس والثلاثون

لسنة 1444 هـ /2022 م

الخِلافُ بَيْنَ الأَشاعِرَةِ والماتُرِدِيَّةِ

(اِخْتِلافٌ في التعبير وتَعاضُدٌ في التَّفْكيرِ)

د. عبد العالم محمّد القريدي
كلية التربية/ زوارة
جامعة الزاوية

الكَلِماتُ المِفْتاحِيَّةُ: خِلَافٌ – أَشْعَرِيٌّ – ماتُرِيدِيٌّ – مَذْهَبٌ .

مُقَدّمَـــــةٌ:

الحَمْدُ للهِ وَكَفَى، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلامُ عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى، والرِّضَا عَنِ الصَّحَابَةِ الشُّرَفَا، وَعَلَى مَنْ تَبِعَهُمْ إِلَى يَوْمِ العَرْضِ وَاللِّقَا،

وَبَعْدُ . . .

فَقَدْ ظَلَّ المَذْهبانِ الأَشْعَرِيُّ والماتُريديُّ هُما المَذْهبانِ السَّائِدانِ في مُعْظَمِ بِلادِ الإِسْلامِ شَرْقاً وغَرْباً؛ فَقَدِ انْتَشَرَ المَذْهَبُ الماتُريديُّ في مُعْظَمِ بِلادِ ما وَراءِ النَّهْرِ وبِلادِ التُّرْكِ في حِينَ انْتَشَرَ المَذْهَبُ الأَشْعَرِيُّ في بَقِيَّةِ أَقْطارِ العالَمِ الإِسْلامِيِّ، وظَلَّ راسِخاً في أَشْهَرِ مَناراتِهِ، كَالجامِعِ الأَزْهَرِ في مِصْرَ، وجامِعِ الزَّيْتونَةِ في تُونُسَ، وجامِعِ القَرَوِّيينَ في المَغْرِبِ، والمَحاضِرِ العِلْمِيَّةِ بِمُورتانِيا، والجامِعِ الأُمُوِيِّ في الشَّامِ، وزَوايا السُّنوسِيَّةِ في ليبيا، والزَّوايا الدِّينيَّةِ في الجَزائِرِ، ومَدارِسِ حَضْرَمَوْتَ باليَمَنِ، ومَدارِسِ

خُرَاسانَ بِبلادِ فارِس، ونَدْوَةِ العُلَماءِ في الهِنْدِ، والزَّوايا الدِّينيَّةِ في أَفْريقِيا السَّوْداءِ وغَيْرِها[1].

وَظَلَّ هَذانِ المَذْهبانِ في تَوافُقٍ وانْسِجامٍ يُؤْمِنُ أَتْباعُ كُلٍّ مِنْهُما بما يُؤْمِنُ بهِ الآخَرُ، بَلْ حَرِصَ أَتْباعُهُما عَلَى اقْتِناصِ ما في المَذْهَبِ الآخَرِ مِنْ فَوائِدَ؛ ذلكَ أنَّ الخِلافَ بَيْنَهُما لَيْسَ خِلافاً أُصوليّاً يَسْتَدْعِي تَبْديعاً أو تَكْفيراً؛ بَلْ هُوَ تَماماً كالخِلافِ في الفُرُوعِ الفِقْهِيَّةِ[2].

ويُنْسَبُ المَذْهَبُ الأَشْعَرِيُّ لأبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، وهُوَ عَلِي بْنُ إسْماعيلَ بنِ إسْحاقَ، سَليلُ الصَّحابِيِّ الجَليلِ أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ذي الأَصْلِ اليَمَنِيِّ المَوْلودِ، وقَدْ وُلِدَ أبو الحَسَنِ بالبَصْرَةِ سَنَةَ 260هـ، وتُوفِّيَ ببغدادَ سَنةَ 324هـ، بَدَأَ أبو الحَسَنِ حَياتَهُ بالاعْتِزالِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ تائِباً؛ لِيَكونَ مِنْ أَشْهَرِ مُخالِفيهِمْ[3]، مِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ: الإبانَةُ عَنْ أُصولِ الدِّيانَةِ[4]، واللُّمَعُ في الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيَغِ والبِدَعِ[5].

وَهُوَ مَذْهَبٌ اقْتَدَى بِهِ أَكْثَرُ العُلَماءِ؛ بلْ ولنْ تَجِدَ مِنَ الفُقَهاءِ مِنَ الحَنَفيَّةِ والمالِكِيَّةِ والشَّافِعيَّةِ إلَّا مُوافِقٌ لَهُ أوْ مُنْتَسَبٌ إليهِ أوْ راضٍ بِحَميدِ سَعْيِهِ في دِينِ اللهِ أوْ مُثْنٍ عليهِ بِكَثْرَةِ العِلْمِ[6].

(1) يُنظر: أهل السنة الأشاعرة،(شهادة علماء الأمة وأدلتهم)، حمد السنان وفوزي العنجري، ص 264 .

(2) يُنظر: مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتردية(ومعه أربعة مختصرات في العقائد)، لابن كمال باشا: شمس الدين أحمد بن سليمان، ص 20 .

(3) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان: 3/284 - 285 .

(4) نُشر كتاب الإبانة عدة مرات، منها بتحقيق: عبد الله محمود محمد عمر ، ونشر بدار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق: عباس صباغ ونشره بدار النفائس ببيروت سنة 1994م.

(5) حقق الكتاب: حمودة غرابة، ونشره بالمكتبة الأزهرية للتراث بمصر سنة 1993م.

(6) يُنظر: أهل السنة الأشاعرة،(شهادة علماء الأمة وأدلتهم)، حمد السنان وفوزي العنجري، ص 258 .

أمَّا المَذْهَبُ الماتُريديُّ فَيُنْسَبُ إلى الشَّيْخِ أبي مَنْصورٍ الماتُريديِّ، وهو محمَّدُ بْنُ محمَّدِ بنِ محمودٍ، نِسْبَتُهُ إلى ماتُريدَ بِسَمَرْقَنْدَ، لهُ كِتابُ التَّوْحيدِ[1]، جَمَعَ فيهِ آراءَهُ، لَمْ يَذْكُرِ المُؤَرِّخُونَ تاريخَ مِيلَادِهِ، في حِين سَجَّلُوا تاريخَ وَفاتِهِ، فَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ تُوفِّيَ سنةَ 333هـ[2].

وَقَدْ مَثَّلَ المَذْهَبانِ مُعْظَمَ عَقيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ أَحْسَنَ تَمْثيلٍ عَبْرَ أَزْمِنَةٍ طَويلَةٍ وَأَمْكِنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ إذْ يَعودُ الفَضْلُ إليهما في الجَمْعِ والتَّرْتيبِ والتَّدْليلِ؛ حَتَّى خَرَجَتْ لَبَناً سائِغاً بَيْنَ فَرْثٍ وَدَمٍ[3].

أَهَمِيَّةُ المَوْضوعِ:

نَظَراً لِأَهَمِيَّةِ العَقيدَةِ وَمَكانَتِها في نُفوسِ المُسْلِمينَ؛ إذْ إنَّ صِحّةَ العَقيدَةِ تُعَدُّ أَمْراً مِنْ أُمورِ الدِّينِ الحَنيفِ، وأَنَّ جَوْهَرَ العَقيدَةِ واحِدٌ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إلَى نَبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَنَّ ما يَظْهَرُ مِنْ خِلافٍ لا يَعْدُو أَنْ يَكونَ خِلافاً لَفْظِيّاً.

أَسْبابُ الاخْتِيارِ وَالمَنْهَجُ المُتَّبَعُ:

نَظَراً لِمَا يَتَعَرَّضُ لَهُ هَذانِ المَذْهَبانِ مِنِ انْتِقادٍ لاذِعٍ في هَذا العَصْرِ مِنَ الذينَ يَجْهَلونَهُما، وما يُنْسَبُ إليهِ مِنِ اخْتِلافٍ في مَسائِلِ العَقيدَةِ التي يَنْبَغي أَلَّا يُخْتَلَفَ فيها؛ قامَ الباحِثُ بِجَمْعِ ما اخْتارَهُ مِنْ تِلكَ المَسائِلِ مِنْ كُتُبِ العَقيدَةِ عِنْدَ الأشاعِرَةِ وَفْقَ المَنْهَجِ الاسْتِقْرائِيِّ الوَصْفِيِّ؛ إذْ كَثيرًا ما يُشيرونَ إلى خِلافِهِمْ معَ الماتُريديَّةِ، فَضْلاً عَنْ مُصَنَّفاتِ الماتُريديَّةِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ التي أُتِيحَ للباحِثِ الاطِّلاعُ عليها، لِيَقومَ الباحِثُ بِوَصْفِها وَتَحْليلِ مَسالِكِها ومُقارَنَةِ أَدِلَّتِها؛ وُصولاً إلَى رَأْيٍ راسِخٍ مَبْنِيٍّ عَلَى دَليلٍ ثابِتٍ مَتينٍ.

(1) حقق الكتاب: فتح الله خليف، ونشرته: دار الجامعات المصرية بالإسكندرية.

(2) الأعلام، لخير الدين الزركلي 19/7 .

(3) يُنظر: سراج السالك شرح أسهل المسالك، للجعلي: السيد عثمان بن حسنين بري، ص 49 .

الدِّراساتُ السَّابِقَةُ:

مِنَ العُلَماءِ الذينَ أَفْرَدُوا لِلخِلَافِ بَيْنَ المَذْهَبَيْنِ الأَشْعَرِيِّ وَالماتُرِيدِيِّ ابْنُ كَمال باشا: شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمانَ المُتَوَفَّى سَنَةَ 940هـ، في كِتابِهِ: مَسائِلِ الاخْتِلافِ بَيْنَ الأَشاعِرَةِ والمَاتُرِدِيَّةِ.

أَهْدافُ البَحْثِ:

يَهْدَفُ البَحْثُ إلى الوُقوفِ عَلَى هاتينِ المَدْرستَيْنِ وما قامَتا بِهِ مِنْ خِدْمَةٍ جَليلَةٍ للعَقيدَةِ الإِسْلاميَّةِ؛ بَلْ والدِّفاعِ عنها ضِدَّ صَوْلاتِ العُقولِ المارِقَةِ، فَضْلاً عَلَى مَعْرِفَةِ رُوحِ الخِلافِ الهادِئَةِ في أَصْعَبِ أَماكِنِها، وهو جانِبُ العَقيدَةِ، لَدَى هَؤلاءِ العُلَماءِ الأَجِلَّاءِ، وما نَتجَ عَنْ خِلافِهِمْ مِنْ فَوائِدَ جَليلَةٍ أَسْهَمَتْ في نَشْرِ عَقائِدِ الإِسْلامِ بأَصْقاعِ المَعْمورَةِ.

وَمِنْ أَهَمِّ تِلْكَ المَسائِلِ التي اخْتَلَفَ فيها الإمامانِ، هي:

المَسْأَلَةُ الأُولَى - الخِلافُ في نُبُوَّةِ الأُنْثَى:

سَكَتَ الإمامُ الأَشْعريُّ عَنِ اشْتِراطِ الذُّكورَةِ في النُّبُوَّةِ[1]، وتَبِعَهُ في ذلكَ كَثيرٌ مِنَ العُلَماءِ مِنْ بَعْدُ، كالقُرْطُبِيِّنِ: المُفَسِّرِ[2]، والمُحَدِّثِ[3]، فَأجازا أَنْ تَكونَ الأُنْثَى نَبِيَّةً، كَحَوَّاءَ، ومَرْيَمَ، وآسِيَةَ، وهاجِرَ، وسارَّةَ، وأُمِّ مُوْسَى - عَليهُنَّ السَّلامُ[4] -،

(1) يُنظر: التحفة الخيرية على الشنشورية(وبهامشه: الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية لبهاء الدين العجمي الشنشوري)، للباجوري: إبراهيم بن محمد بن أحمد(ت 1277هـ)، ص 19.

(2) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، مفسر من أهل قرطبة، رحل إلى مصر وتوفي بها سنة 671هـ، له مصنَّفات كثيرة، منها تفسيره المسمى: الجامع لأحكام القرآن يُنظر: الأعلام، للزركشي 322/5.

(3) أبو العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، فقيه مالكي، ومحدّث، مولده بقرطبة، سافر إلى الإسكندرية، وتوفي بها سنة 656هـ، له شرح على صحيح مسلم، يُسمّى: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم يُنظر: الإعلام، للزركلي 186/1.

(4) يُنظر: مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتردية، لابن كمال باشا، ص 71 .

اسْتِدْلالاً بِقَوْلِهِ تَعالى:﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1]، والوَحْيُ مِنَ خَصائِصِ الأَنْبياءِ، قالَ تَعالى:﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾[2]، فَيَقولُ أبو العَبَّاسِ أحمدُ بْنُ عُمَرَ القُرْطبيُّ المُحَدِّثُ(ت 656هـ) عَنْ مَرْيَمَ - عليها السَّلامُ -:" والصَّحيحُ أنَّ مَرْيَمَ نَبِيَّةٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى أَوْحَى إليها بِواسِطَةِ المَلِكِ، كَما أَوْحَى لِسائِرِ النَّبِيينَ"[3]، ويَقولُ أبو عَبْدِ اللهِ محمَّدُ بْنُ أحمدَ القُرْطُبيُّ المُفَسِّرُ(ت 671هـ) في الرَّدِّ عَلَى مَنْ قالَ إنَّها صِدِّيقَةٌ مُحْتَجّاً بِقَولِهِ تَعالى:﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾[4]:" فَإنَّهُ يَجوزُ أنْ تَكونَ صِدِّيقَةً مَعَ كَوْنِها نَبِيَّةً كَإدْريسَ - عليهِ السَّلامُ -"[5]، خِلافاً للرِّسالَةِ؛ فالذُّكورَةُ شَرْطٌ فيها، فَلَا يَجوزُ أنْ تَكونَ المَرْأَةُ رَسُولاً[6].

أمَّا الماتُريديُّ فَقَدْ ذَهَبَ إلى اشْتِراطِ الذُّكورَةِ في النُّبُوَّةِ مِثْلَمَا اشْتُرِطَتْ في الرِّسالَةِ[7]، وَهْوَ ما رَجّحَهُ مُتَأَخِّرُو الأَشاعِرَةِ مِنْ بَعْدُ، وَأَوَّلُوا الوَحْيَ المَذْكورَ لِأُمِّ مُوسَى في الآيَةِ السَّابِقَةِ بِأَنَّهُ وَحْيُ إِلْهامٍ[8]، كما أَوْحَى رَبُّكَ إلَى النَّحْلِ، في قَوْلِهِ:﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾[9]، وَاسْتَقَرَّ لَدَيْهِمْ عَدَمُ نُبُوَّةِ الأُنْثَى، قالَ محمَّدُ

(1) القصص 7 .

(2) النساء 163 .

(3) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 332/6 .

(4) المائدة من الآية 75 .

(5) الجامع لأحكام القرآن 2248/4 .

(6) يُنظر: كتاب الصاوي على جوهرة التوحيد، لأحمد بن محمد الصاوي(ت 1241هـ)، ص 283 .

(7) يُنظر: مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتردية، لابن كمال باشا، ص 70 .

(8) يُنظر: مباحث في علوم القرآن، منَّاع القطان، ص 32 - 33 .

(9) النحل 68.

البَشَّار[1] في مَنْظومَتِهِ: أَسْهَلِ المَسالِكِ لِنَظْمِ تَرْغيبِ المُريدِ السَّالِكِ عَلَى مَذْهَبِ الإمْامِ مالِكِ بْنِ أَنَسٍ[2]:

وَلَا نَبِيَّ قَطُّ أُنْثَى يُجْتَبَى ... أَوْ عَبْدٌ أَوْ ذُو عاهَةٍ قَبْلَ النَّبَا

لَـــذا رَجَّحُوا علَى القَوْلِ المُعْتَمَدِ لَدَيْهُمْ أَنَّ مَرْيَمَ صِدِّيقَةٌ، وَآسِيَةَ وَلِيَّةٌ[3].

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ – زِيادَةُ الإيمانِ ونَقْصُهُ:

تَقَرَّرَ لَدَى الأَشاعِرَةِ أَنَّ الإيمانَ يَزيدُ بالطَّاعاتِ ويَنْقُصُ بالمِعاصي[4]، يَقولُ أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ:" وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الإيمانَ يَزيدُ بالطَّاعَةِ ويَنْقُصُ بالمَعْصِيَةِ، ولَيْسَ نَقْصانُهُ عِنْدَنا شَكّاً فِيما أُمِرْنا بالتَّصْديقِ بِهِ ولَا جَهْلاً بِهِ، وإنَّما هُوَ نُقْصانٌ في مَرْتَبَةِ العِلْمِ وزِيادَةِ البَيَانِ"[5]، واحْتَجُّوا علَى ذلِكَ بِقَوْلِهِ تَعالى:﴿ **وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنًا** ﴾[6]، وبِقَوْلِهِ تَعالى:﴿ **وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا** ﴾[7]، وبِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه :" قُلْنا: يا رَسولَ اللهِ، إنّ الإيمانَ يَزيدُ ويَنْقُصُ؟ قالَ: نَعَمْ، يَزيدُ حَتَّى يُدْخِلَ صاحِبَهُ الجَنَّةَ، ويَنْقُصُ حَتَّى يُدْخِلَ صاحِبَهُ النَّارَ"[8]، قالَ صاحِبُ الجَوْهَرَةِ[9]:

(1) لم أعثر له على ترجمة فيما أتيح لي من مصادر.

(2) يُنظر: سراج السالك شرح أسهل المسالك، للجعلي: السيد عثمان بن حسنين 51/1 .

(3) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 283.

(4) يُنظر: حاشية الأمير على شرح عبد السلام على الجوهرة في علم الكلام، ص 52 .

(5) أصول أهل السنة والجماعة المسماة برسالة أهل الثغر، ص 88 .

(6) الأنفال 2 .

(7) المدثر 31 .

(8) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري: 481/1 .

(9) وهو أبو الإمداد برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، نسبةً إلى(لقانة) بمصر، صوفي وفقيه مالكي، توفي بقرب العقبة عائداً من الحج سنة 1041هـ، له مؤلفات، منها: جوهرة التوحيد، وهي منظومة في العقائد يُنظر: الأعلام 28/1.

وَرُجِّحَتْ زِيادَةُ الإِيمانِ ... بِما تَزيدُ طاعَةُ الإِنْسانِ[1]

وَمَحَلُّ القَوْلِ بِزِيادَةِ الإيمانِ ونَقْصِهِ عِنْدَهُمْ يَكونُ في غَيْرِ إيمانِ الأنْبياءِ والمَلائِكَةِ، فَإيمانُ الأنْبياءِ يَزيدُ وَلا يَنْقُصُ، وإيمانُ المَلائِكَةِ لا يَزيدُ وَلَا يَنْقُصُ[2].

أمَّا الماتُريديَّةُ فَيَرَوْنَ أَنَّ الإيمانَ لا يَزيدُ وَلَا يَنْقُصُ؛ مُحْتَجِّينَ بِأَنَّ حَقيقَتَهُ التَّصْديقُ، وَمِنْ ثَمَّ لا يَتَصَوَّرُ فيهِ زِيادَةٌ ولا نُقْصانٌ، يَقولُ أَبو الثَّناءِ اللَّامِشْيُّ الماتُريديُّ[3]:" وَإذا ثَبَتَ أَنَّ الإيمانَ هُوَ الإقْرارُ والتَّصْديقُ ثَبَتَ أَنَّهُ لا يَزيدُ وَلا يَنْقُصُ؛ لِأَنَّ الإقْرارَ والتَّصْديقَ لا يَحْتَمِلانِ الزِّيادَةَ والنُّقْصانَ"[4]، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ رَأْيَهُمْ في عَدَمِ نُقْصانِهِ، ما جاءَ عَنْ مُعاذِ بْنِ جَبَلٍ، قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ:" الإِسْلامُ يَزيدُ وَلا يَنْقُصُ"[5]، أمَّا ما جاءَ مِنْ زِيادَةٍ لِلإيمانِ في الآياتِ والأحادِيثِ السَّابِقَةِ فَقَدْ حَمَلُوها عَلَى عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإيمانُ الصَّحَابَةِ يَزْدادُ بِكُلِّ ما يَتَجَدَّدُ عَلَيْهِمْ مِنْ قُرآنٍ وأَحْكامٍ فَيَزْدادونَ عِلْماً بها، وعليهِ فإنَّ الزِّيادَةَ المَذْكورَةَ تَرْجِعُ إلى الأَعْمالِ[6]، وَهْوَ تَأْويلٌ لم يُقْنِعِ الأَشاعِرَةَ، الذينّ رَأَوْها زِيادَةً حَقيقِيَّةً؛ لأنَّها تَتَعَلَّقُ بالتَّصْديقِ نَفْسِهِ، كَما تَدُلُّ عليهِ الأَدِلَّةُ العَقْليَّةُ والنَّقْليَّةُ التي لا تَحتاجُ إلَى تَأْويلٍ[7].

(1) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 138 .

(2) يُنظر: نفسه، ص 139.

(3) لم أجد له ترجمة في كتب المصادر، لكن محقق كتابه(التمهيد لقواعد التوحيد) رجح أنه أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي، من علماء وراء النهر، عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري يُنظر: مقدمة المحقق ، ص 9 .

(4) كتاب التمهيد لقواعد التوحيد، ص 134 .

(5) أخرجه البيهقي: في السنن الكبرى برقم 12153 (338/6) والحديث صحيح.

(6) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 140 .

(7) يُنظر: نفسه، ص 141 .

وَتَظَلُّ المَسْأَلَةُ خِلافِيَّةً بَيْنَهُما، وللتَّوْفيقِ بينَ رَأْيَيْهُما رَأَى الخَطَّابيُّ[1] إمْكانَ حَمْلِ الزِّيادَةِ والنُّقْصانِ عَلَى العَمَلِ، وَهْوَ فَرْعٌ عَنْ الإيمانِ، وإمْكانَ حَمْلِ عَدَمِهِما عَلَى القَوْلِ، فَالإيمانُ قَوْلٌ أيْضاً، وإمْكانَ حَمْلِ الزِّيادَةِ بِلَا نُقْصانٍ عَلَى الاعْتِقادِ، فَيَنْصَهِرُ الخِلافُ بَيْنَهُما وَيَبْقَى لَفْظيّاً[2].

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ – التَّوْبَةُ عِنْدَ الغَرْغَرَةِ:

يَرَى الأَشاعِرَةُ أَنَّ التَّوْبَةَ لا تَصِحُّ عِنْدَ الغَرْغَرَةِ، وَهْيَ ساعَةُ نَزْعِ الرُّوحِ، لِقَولِهِ تَعالـــى:﴿ **يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ** ﴾[3]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ:" إِنَّ اللهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ العَبْدِ مَا لم يُغَرْغِرْ"[4]، وَمِمَّا يَعْضُدُ قَوْلَ الأَشاعِرَةِ قَوْلِهِ تَعالى:﴿ **وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّاٰتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْـٰٔنَ** ﴾[5]، وَقَولِهِ تَعالى:﴿ **وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ءَآلْـٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**﴾[6].

(1) وهو أبو سليمان حمد بن محمد بن خطاب البستي، من أئمة أهل السنة في الفقه والحديث واللغة، له تصانيف كثيرة، منها: شرح البخاري، وشرح سنن أبي داود، توفي سنة 388هـيُنظر: الأعلام 273/2 .

(2) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، ص 296/1 - 305 .

(3) الأنعام 158.

(4) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب : الدعوات، باب : فضل التوبة والاستغفار، وقال عنه: « حديث حسن غريب» ، برقم 3537، ص 922- 923.

(5) النساء 18 .

(6) يونس 90 - 91 .

أَمَّا الماتُرِيديَّةُ فَقَدْ حَمَلُوا ذلِكَ عَلَى تَوْبَةِ الكافِرِ مِنْ كُفْرِهِ، فَالمُؤْمِنُ عِنْدَهمْ تَصِحُّ مِنْهُ التَّوْبَةُ عِنْدَ نَزْعِ الرُّوحِ؛ عَمَلاً بالاسْتِصْحابِ؛ إذِ التَّوْبَةُ مِنَ المَعاصي لَيْسَتْ كَالتَّوْبَةِ مِنَ الشِّرْكِ[1].

وَقَدْ تَبَنَّى العلقميُّ[2] - وَهْوَ مِنْ مُتَأَخِّرِي الأشاعِرَةِ - رَأْيَ الماتُريديِّ؛ لِمَا لَهُ مِنْ فائِدَةٍ تُفيدُ المُؤْمِنَ في التَّوْبَةِ مِنْ مَعاصِيهِ عِنْدَ تِلْكَ السَّاعَةِ[3].

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ – التَّفْضيلُ بَيْنَ المَلائِكَةِ والبَشَرِ:

ذَهَبَ الأَشاعِرَةُ إِلَى تَفْضيلِ الأَنْبياءِ عَلَى المَلائِكَةِ، وإِلَى تَفْضيلِ المَلائِكَةِ عَلَى غَيْرِ الأَنْبياءِ مِنْ البَشَرِ، دُوْنَما تَفْصيلٍ في الحالتَيْنِ[4].

أَمَّا الماتُريديَّةُ فَفَصَّلُوا في هَذا التَّفْضيلِ، فَذَهَبوا إِلَى القَوْلِ بأَنَّ بَعْضَ الأَنْبياءِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، لِقَولِهِ تَعالى:﴿**وَتِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾[5]، فَنَبيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ أَفْضَلُ الخَلْقِ عَلَى الإِطْلاقِ، ثُمَّ خَليلُ اللهِ إِبْراهيمُ عليه السلام، ثُمَّ كَليمُ اللهِ مُوْسَى عليه السلام، ثُمَّ رُوحُ اللهِ عِيْسَى عليه السلام، ثُمَّ نُوحٌ عليه السلام، ثُمَّ سائِرُ الرُّسلِ - عَلَيْهِمُ السَّلامُ -، ثُمَّ الأَنْبياءُ غَيْرُ الرُّسلِ - عليهمُ السَّلامُ -، وَهُمْ -أيضاً - مُتَفاضِلونَ فِيما بَيْنَهُمْ، لَكِنْ لا يَعْلَمُ تَفْضيلَهُمْ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ جِبْريلُ عليه السلام، ثُمَّ إِسْرافيلُ عليه السلام، ثُمَّ مِيكائِيلُ عليه السلام، ثُمَّ مَلَكُ المَوْتِ عليه السلام، ثُمَّ عامَّةُ البَشَرِ مِنْ أَوْلياءِ اللهِ، كَأَبي بَكْرٍ

(1) يُنظر: هداية المريد لجوهرة التوحيد، للقاني: برهان الدين إبراهيم(ت 1041هـ)، ص 477 .

(2) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي العلقمي، فقيه شافعي، عارف بالحديث، شرح الجامع الصغير للسيوطي، توفي سنة969هـ يُنظر: الأعلام، للزركلي 195/6- 196.

(3) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة، وهو الشرح الصغير المسمى: هداية المريد لجوهرة التوحيد(وبهامشه: حواشٍ وتقريرات للمؤلف وللخرشي وللطوخي وللإطفيحي، للقاني: برهان الدين إبراهيم 1257/2 .

(4) يُنظر: السابق 765/2 - وعمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، للقاني: برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم1050/2.

(5) البقرة 153 .

الصِّدِّيقِ ﷺ وعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﷺ ثُمَّ عامَةُ المَلائِكَةِ - عليهمُ السَّلامُ -، ثُمَّ عامَةُ البَشَرِ غَيْرُ الأَوْلياءِ[1].

أمَّا أفْضَلُ البَشَرِ مِنْ غَيْرِ الرُّسلِ والأنْبياءِ فَأَبو بَكْرٍ الصِّدِّيقﷺ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ﷺ، ثُمَّ عُثْمانُ بْنُ عَفَّانَ ﷺ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أبي طالِبٍ ﷺ، ثُمَّ باقي العَشَرَةِ المُبَشَّرونَ بالجَنَّةِ، وَهُمْ: طَلْحَةُ بْنُ عُبيدِ اللهِ ﷺ، والزُّبَيرُ بْنُ العَوَّامِ، وعَبْدُ الرَّحْمنِ بْنُ عَوْفٍ، وسَعْدُ بْنُ أبي وَقَّاصٍ، وسَعيدُ بْنُ زَيدٍ، وأبو عُبَيْدَةُ عامِرُ بْنُ الجَرَّاحِ، ولا يَعْلَمُ تَفاوُتَهُمْ في الفَضْلِ إلَّا اللهُ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ، ثُمَّ أهْلُ أُحَدَ، ثُمَّ أهْلُ بَيْعَةُ الرّضوانِ، ثُمَّ سائِرُ الصَّحابَةِ، ثُمَّ التَّابِعونَ، ثُمَّ تابِعُوهُمْ[2].

أمَّا أفْضَلُ النِّساءِ فَهْيَ مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرانَ - عليها السَّلامُ -، ثُمَّ فاطِمَةُ الزَّهْراءُ بِنْتُ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ - رَضِيَ اللهُ عَنْها-، ثُمَّ أُمُّ المُؤْمِنينَ خَديجَةُ بِنْتُ خُوَيْلَدٍ - رَضِيَ اللهُ عنها -، ثُمَّ أُمُّ المُؤْمِنينَ عائِشَةُ بِنْتُ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللهُ عنها -، ثُمَّ آسِيَةُ بِنْتُ مُزاحِمٍ زَوْجُ فِرْعونَ وزَوْجُ النَّبيِّ ﷺ في الجَنَّةِ[3].

وقَدْ رَجَّحَ مُتَأَخِّرُو الأَشاعِرَةِ رَأْيَ الماتُريديَّةِ في هَذا التَّفْصيلِ مِنَ التَّفْضيلِ ونادوا بِهِ[4].

المَسْأَلَةُ الخامِسَةُ - الوَعْدُ والوَعيدُ:

يُفَرِّقُ أهْلُ التَّوْحيدِ بَيْنَ وَعْدِ اللهِ وبَيْنَ وَعِيدِهِ، فَالوَعْدُ هُوَ وَعْدُ اللهِ المُؤْمِنينَ الطَّائِعينَ الجَنَّةَ، والوَعيدُ هو وَعيدُ الكُفَّارَ النَّارَ، وهُما لا يَتَخَلَّفانِ؛ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿**وَعْدَ اللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[5]، وقَولِهِ تَعالى:

(1) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 297 – 298.

(2) يُنظر: سراج السالك شرح أسهل المسالك، للجعلي، ص 32 - 37 .

(3) يُنظر: نفسه، ص 45 .

(4) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 297 - والجوهر الفريد في علم التوحيد، عبد الهادي إدريس أبو أصبع، ص 162 .

(5) الروم 6 .

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ النَّعِيمِ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ وَعۡدَ اللَّهِ حَقّٗاۚ وَهُوَ الۡعَزِيزُ الۡحَكِيمُ﴾ (1)، وقَوْلِهِ:﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوۡ تَحُلُّ قَرِيبٗا مِّن دَارِهِمۡ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ اللَّهِۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخۡلِفُ الۡمِيعَادَ﴾(2)، وقَولِهِ:﴿قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ(*) مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ﴾(3)، وَكَوْنُ الوَعْدِ والوَعيدِ لا يَتَخَلَّفانِ أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الأَشاعِرَةِ والماتُريديَّةِ؛ لأَنَّ كُلّاً مِنَ الوَعْدِ والوَعيدِ كانَ وِفْقاً لِعِلْمِهِ الأَزَلِيِّ، فَلَوْ تَخَلَّفَ لانْقَلَبَ عِلْمُهُ سُبْحانَهُ جَهْلاً ولَلَزِمَ عليهِ سُبْحانَهُ الكَذِبُ في خَبَرِهِ، وكِلاهُما مُسْتَحيلٌ(4).

أَمَّا وَعِيدُهُ النَّارَ لِعُصَاةِ المُسْلمينَ فَمَوْضِعُ خِلافٍ بَيْنَ المَذْهَبينِ، فَأجازَ تَخَلُّفَ وَعيدِهِ الأشاعِرَةُ ومَنَعهُ الماتُريديَّةُ، فَاسْتَدَلَّ الأشاعِرَةُ بِقَولِهِ تَعالى:﴿إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾(5)، وعليهِ قَرَّرُوا إنّ الوَعيدَ بالنَّارِ للعاصي تَحْتَ المَشيئَةِ، فَأجازوا طَلَبَ المَغْفِرَةِ لِجَميعِ المُسلمِينَ؛ واحْتَجُّوا بِقَولِهِ تَعالى:﴿إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ ما دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾(6)، وبقَوْلِهِ ﷺ:" مَنْ وَعَدَهُ اللهُ عَلَى عَمَلٍ ثَواباً فَهُوَ مُنْجِزٌ لَهُ، وَمَنْ أَوْعَدَهُ عَلَى عَمَلٍ عِقاباً فَهُوَ بالخَيَارِ"(7)، بَلْ ذَهَبُوا إلَى أَكْثَرَ مِنْ ذلِكَ فَصَرَّحُوا بِتَغْليبِ المَغْفِرَةِ، لِقَولِهِ تَعالى:﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾(8)، وَاسْتِئْناساً على

(1) لقمان 8 - 9 .

(2) الرعد 31 .

(3) ق 28 - 29 .

(4) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 235.

(5) الزمر 53 .

(6) النساء 48 .

(7) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط 240/8 والحديث صحيح.

(8) الأعراف 156 .

ما اسْتُقْرِيءَ مِنْ كَلامِ العَرَبِ في أَنَّ الكَريمَ إذا وَعَدَ جَزَمَ، وَإذا أَخْبَرَ بِوَعيدِهِ عَلَّقَ إخْبارَهُ عَلَى المَشِيئَةِ[1].

أمَّا الماتُريديَّةُ فَحَمَلُوا الآياتِ السَّابِقَةِ عَلَى المُؤْمِنِ المَغْفورِ لَهُ[2]، مِنْ بابِ دَلالَةِ العامِّ عَلَى الخاصِّ، فَمَنَعُوا تَخَلُّفَ وَعيدِهِ، ومِنْ ثَمَّ مَنَعوا طَلَبَ المَغْفِرَةِ لِجَميعِ المُسْلمينَ في الدُّعاءِ؛ لأَنَّهُمْ أَوْجَبوا تَنْفيذَ وَعيدِهِ في عُصَاةِ المُسْلِمينَ ولَوْ في كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أنْواعِ المَعاصي بِواحِدٍ عَلَى الأَقَلِّ[3].

وقَوْلُهُم قَبِلَهُ مُتَأَخِّرو الأشاعِرَةِ وتَبَنُّوهُ، لِوُجودِ الأَخْبارِ في القُرْآنِ والسُّنَّةِ عَنْ كَيْفِيَّةِ عَذابِ أَهْلِ الكَبائِرِ في النَّارِ، ومِنْ ثَمَّ يَسْتَحيلُ تَخَلُّفُها، يَقولُ صاحِبُ الجَوْهَرَةِ[4]:

وَواجِبٌ تَعْذيبُ بَعْضٍ ارْتُكِبْ ... كَبِيرَةً ثُمَّ الخُلودُ مُجْتَنَبْ

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ – السَّعادَةُ والشَّقاوَةُ:

ومَسْأَلَةُ السَّعادَةِ والشَّقاوَةِ مَسْأَلَةٌ اخْتُلِفَ فيها - أيْضاً- بَيْنَ الأشاعِرَةِ والماتُريديَّةِ، فالأَشاعِرَةُ يَقولونَ إنَّ السَّعادَةَ هيَ المَوْتُ عَلَى الإيمانِ، وإنَّ الشَّقاوَةَ هيَ المَوْتُ على الكُفْرِ[5]، لِقَولِهِ تَعالى:﴿ **وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَٰوَٰتُ وَالْأَرْضُ** ﴾[6]، وقوله تعالى:﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَٰوَٰتُ وَالْأَرْضُ** ﴾ [7]، أمَّا الماتُريديَّةُ فَيَرَوْنَ أنَّ السَّعادَةَ هيَ الإسْلامُ، وأنَّ الشَّقاوَةَ هِيَ الكُفْرُ[8].

(1) يُنظر: عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، للقاني 684/2 -685 .

(2) يُنظر: نفسه 686/2 .

(3) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 235 – 236.

(4) يُنظر: نفسه، ص 405.

(5) يُنظر: عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، للقاني 687/2 .

(6) هود 108 .

(7) هود 106 - 107 .

(8) يُنظر: الجوهر الفريد في علم التوحيد، عبد الهادي إدريس أبو أصبع، ص 108 .

فالسَّعادَةُ والشَّقَاوَةُ عِنْدَ الأشاعِرَةِ مُقَدَّرَتانِ في الأَزَلِ، لا يَتَغَيَّرانِ وَلا يَتَبَدَّلانِ[1]؛ لِتَعَلُّقِ عِلْمِ اللهِ الأَزَلِيِّ بِهِما، ويَتَرَتَّبُ علَى السَّعادَةِ دُخولُ الجَنَّةِ، بِلْ مُجَرَّدُ الدُّخولِ فيها يُعَدُّ سَعادَةً، فَضْلاً عَنِ الخُلودِ بِها، ويَتَرَتَّبُ علَى الشَّقاوَةِ الخُلودُ في النَّارِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الدُّخولِ في النَّارِ لَيْسَ بِشَقاوَةٍ، فالسَّعيدُ مَنْ كانَ في عِلْمِ اللهِ الأَزَلِيِّ مَوْتُهُ عَلَى الإِسْلامِ - وإِنْ تَقَدَّمَ مِنْهُ كُفْرٌ-، والشَّقِيُّ مَنْ كانَ في عِلْمِ اللهِ الأَزَلِيِّ مَوْتُهُ علَى الكُفْرِ - وإِنْ تَقَدَّمَ مِنهُ إِسْلامٌ -، فالسَّعيدُ سَعيدٌ في بَطْنِ أُمِّهِ والشَّقِيُّ كَذلِكَ، وتَظْهَرُ سَعادَتُهُ وشَقاوَتُهُ عِنْدَ المَوْتِ، فالمُوافاةُ(الخاتِمَةُ والمُلاقاةُ) هي الفَيْصَلُ في تَحْديدِ سَعادَتِهِ مِنْ شَقاوَتِهِ، ومِنْ ثَمَّ لا يَتَصَوَّرُ في السَّعيدِ أَنْ يَشْقَى، ولَا في الشَّقِي أَنْ يَسْعَدَ؛ إِذْ لا يَنْتَقِلُ كُلٌّ مِنْهما عَمَّا قُدِّرَ لَهُ في الأَزَلِ؛ وإِلَّا لَزِمَ انْقِلابُ عِلْمِ اللهِ جَهْلاً، وهْوَ مُحَالٌ، وقَدْ دَلَّ الحديثُ عَلَى ذلِكَ، قالَ ﷺ:" فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُ الجَنَّةَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ"[2]، وعنْهُ ﷺ أَنَّهُ قالَ:" إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ"[3]، ومَعَ ذلِكَ لَا يُغَيَّرُ عِنْدَ المَوْتِ إِلَّا مَنْ كانَ عَلَى طَوِيَّةٍ سَيِّئَةٍ، فعنْهُ ﷺ أَنَّهُ قالَ:" يَمُوتُ العَبْدُ عَلَى ما عاشَ علَيْهِ"[4]، ورُوِيَ عنْهُ ﷺ قولُهُ:" يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى ما ماتَ عَلَيْهِ"[5]، فَيَتَرَتَّبُ عَلَى الحَدِيثَيْنِ: مَنْ عاشَ عَلَى شَيْءٍ بُعِثَ عَلَيْهِ.

(1) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد ص 239 .

(2) أخرجه البخاري برقم 3332 - 133/4.

(3) نفسه برقم 2898 - 37/4.

(4) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة(هداية المريد لجوهرة التوحيد)، للقاني 557/1 .

(5) أخرجه أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي في مسنده برقم 1901 - 415/3 والحديث صحيح.

أمَّا عِنْدَ الماتُريديَّةِ فالسَّعادَةُ والشَّقاوَةُ(وَهُما فِعْلُ العَبْدِ وأَثَرُ الإسْعادِ والإشْقاءِ اللَّذيْنِ هُما فِعْلُ اللهِ) غَيْرُ أَزَلِيَّتَيْنِ، بَلْ يَتَغَيَّرانِ ويَتَبَدْلانِ[1]، خِلافاً للإسْعادِ والإشْقاءِ فَصِفَتانِ أَزَلِيَّتانِ قائِمَتانِ بِذاتِهِ لا يَتَغَيَّرانِ ولا يَتَبَدَّلانِ، كباقي الصِّفاتِ الفِعْليَّةِ، التي هِيَ قَديمَةٌ عِنْدَهُم لا تَتَغَيَّرُ ولا تَتَبَدَّلُ، فَيُتَصَوَّرُ أنَّ السَّعيدَ لَدَيْهِم قَدْ يَشْقَى بأَنَّ يَرْتَدَّ بَعْدَ الإيمانِ، والشَّقِيَ قَدْ يَسْعدُ بأنَّ يُؤْمِنُ بَعْدَ الكُفْرِ.

ومِمَّا تَرَتَّبَ عَلَى هَذا الخِلافِ تَجْويزُ الأَشاعِرَةِ أَنَّ يَقولَ المُسْلِمِ(أَنا مُؤْمِنٌ إِنْ شاءَ اللهُ)؛ وذلِكَ لانْصِرافِ الإيمانِ لَدَيْهُمْ إلَى ما يَتَرَتَّبُ عليهِ مِنْ نَجاةٍ في المَآلِ، والمآلُ في مَشِيئَةِ اللهِ، وعَدَمُ جَوازِ قَوْلِها عِنْدَ الماتُرِيديَّةِ؛ لانْصِرافِ الإيمانِ لَدَيْهُم إلَى مُجَرَّدِ حُصولِهِ في الحالِ، وَهْوَ مَقْطوعٌ بِهِ حالاً ولَيْسَ في المَشِيئَةِ[2].

ويَرَى المُحَقِّقونَ مِنَ الفَريقينِ أَنَّ خِلافَ المَذْهَبينِ لَفْظيٌّ لَيْسَ غَيْرُ؛ لِأَنَّ ما يَراهُ الأَشاعِرَةُ مِنْ أَنَّ ارْتِدادَ المُسْلِمِ غَيْرِ المَعْصومِ أَوْ إسْلامَ الكافِرِ غَيْرِ المَحْتومِ عليهِ بالشَّقاءِ لَيْسَ مُحالاً، يَتَّفَقُ مَعْنًى مَعَ ما يَراهُ الماتُريديَّةُ مِنْ أَنَّ ارْتِدادَ مَنْ عَلِمَ اللهُ مَوْتَهُ عَلَى الإسْلامِ أَوْ إسْلامَ مَنْ عَلِمَ اللهُ مَوْتَهُ عَلَى الكُفْرِ مُحَالٌ[3].

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ - صِفَةُ التَّكْوينِ:

أَثْبَتَها الماتُرديَّةُ، وَهْيَ لَدَيْهِمْ صِفَةٌ زائِدَةٌ عَنِ القُدْرَةِ، يَكونُ بها التَّكْوينُ؛ أَيْ: أَنَّها صِفَةٌ قَديمَةٌ قائِمَةٌ بِذاتِهِ تَعالى يُوجِدُ بها وَيُعْدِمُ بها، وعليهِ فالتَّكْوينُ "إِنْ تَعَلَّقَ بالحَياةِ، يُسَمَّى إحْياءً، وبالمَوْتِ، يُسَمَّى إماتَةً، وبالصُّورَةِ تَصْويراً، وبالرِّزْقِ تَرْزيقاً، إلى غيرِ ذلكِ، فالكُلُّ تَكْوينٌ، وإنَّما الخُصوصُ بِخُصوصيَّةِ التَّعَلُّقاتِ"[4]، والإيجادُ والإعْدامُ والإحْياءُ ، وكذلِكَ الخَلْقُ والإحْداثُ والإماتَةُ والرِّزْقُ والإحْسانُ والإعْطاءُ

(1) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 239.

(2) يُنظر: عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، للقاني 690/2 .

(3) نفسه 689/2 .

(4) نفسه 542/2 - 543 .

صِفاتُ الأفْعالِ، وهْيَ قَديمَةٌ عَنْهُمْ[1]، ووَظيفَتُها لدَيْهُمْ تَهْيئَةُ المُمْكنَ بِحَيْثُ تَجْعَلُهُ قابِلاً للوُجودِ والعَدَمِ[2].

ويَحْتَجُّ الماتُريديَّةُ علَى قِدَمِ التَّكْوينِ بِأنَّهُ لوْ كانَ حادِثاً لا خَلَا الأَمْرُ أنْ يَكونَ حادِثاً في ذاتِ اللهِ تَعالى أو في مَحَلٍّ آخَرَ أو لَيْسَ في مَحَلٍّ، وهذا باطِلٌ؛ لأنَّ ذاتَ اللهِ لَيْسَتْ بِمَحَلٍّ للحَوادِثِ، ولوْ كانَتْ في مَحَلٍّ آخَرَ لأشْبَهَتْ صَيْرورَةَ شَخْصٍ قادِراً بِقُدْرَةٍ قامت بشَخْصٍ آخَرَ، وهذا باطِلٌ أيضاً؛ ولأَنَّ الحادِثَ عَرَضٌ، وقِيامُ العَرَضِ في لا مَحَلٍّ مُحَالٌ، ومِنْ حُجُجِهِمْ علَى قِدَمِ صِفَةِ التَّكوينِ أنَّ حُدوثَهُ يُؤَدِّي للقَولِ بأنَّهُ حَدَثَ بِنَفْسِهِ، وهذا يَلْزَمُ إبْطالَ القَوْلِ بالصَّانِعِ وإخْراجِ العالَمِ مِنْ أنْ يَكونَ مَصْنوعُ اللهِ، فَضْلاً إذا لم يَكُنِ التَّكْوينُ أَزَلِيّاً لَلَزِمَ التَّسَلْسَلُ لذلكَ الإحْداثَ، وهذا باطِلٌ[3].

ومِنْ ثَمَّ فإنَّ صِفَةَ التَّكْوينِ لَدَيْهِمْ صِفَةُ مَعْنًى أزَلِيَّةٌ، كالقُدْرَةِ والإرادَةِ، ولَها تَعَلُّقٌ بما يُكَوِّنُهُ اللهُ ويُوجِدُهُ، وهذا التَّعَلُّقُ لا يَكونُ إلَّا حادِثاً وَقْتَ تَكْوينِ المَوْجُوداتِ وخَلْقِها؛ لِذا نَجِدُهُمْ يُفَرِّقونَ بَيْنَ التَّكْوينِ، وهي صِفَةٌ قَديمَةٌ للهِ، يَصْدُرُ عنها فِعْلٌ، وبينَ المُكَوَّنِ، وهْوَ مَخْلوقٌ حادِثٌ، غَيْرُ حَالٍّ بِذاتِ اللهِ[4].

أمَّا الأَشاعِرَةُ فَقَدْ مَنَعوا هذهِ الصِّفَةَ؛ لأنَّ الإيجادَ والإعْدامَ والإحْياءَ يُعَدُّ لَدَيْهم مِنْ صِفاتِ الأفْعالِ، وهْيَ عِنْدَهم حادِثَةٌ؛ لِكَوْنِها تَعَلُّقاتٍ تَنْجيزيَّةٌ بينَ القُدْرةِ ومَقْدُوراتِها، فالقُدْرَةُ لَدَى الأشاعِرةِ رَغْمَ كَوْنِها صِفَةً أزَلِيَّةً إلَّا أنَّ لَها تَعَلُّقين: تَعَلُّقٍ صَلُوحيٍّ قَديمٍ، مَفادُهُ أنَّ اللهَ لَهُ أنْ يَخْلُقَ مَخْلوقاتِهِ مِنَ العَدَمِ، وتَعَلُّقٍ تَنْجيزيٍّ حادِثٍ

(1) يُنظر: كتاب التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي الثناء اللامشي، ص 75 .

(2) الجوهر الفريد في علم التوحيد، عبد الهادي إدريس أبو أصبع، ص 63 .

(3) يُنظر: كتاب التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي الثناء اللامشي، ص 71 - 77 .

(4) يُنظر: مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية، لابن كمال باشا، ص 22 - 23 .

يَتَعَلَّقُ بالمَخْلوقِ عِنْدَ حُدوثِهِ، كإيجادِهِ وإعْدامِهِ وإحْيائِهِ إلى غيرِ ذلكَ[1]، وهذهِ كُلُّها مِنْ تَعَلُّقاتِ القُدْرَةِ، ولَيْسَتْ مِنْ تَعَلُّقاتِ التَّكْوينِ كما يَراها الماتُريديُّ.

ويُفَرِّقُ الأشاعِرَةُ بَيْنَ الصِّفَةِ والوَصْفِ، فالصِّفَةُ هيَ مَعْنًى قائِمٌ باللهِ تَعالى، كالقُدْرةِ والعِلْمِ، وتَثْبُتُ بِدَليلٍ قَطْعيٍّ - عَقْليّاً كانَ أو نَقْليّاً -، خِلافاً للوَصْفِ، فَلَا يَصِحُّ إلَّا بالنَّقْلِ، فَهُوَ تَوْقيفيٌّ، يَحْتاجُ إلى نَصٍّ قُرْآنيٍّ أو سُنَّةٍ صَحيحَةٍ أوْ إجْماعٍ لإطْلاقِهِ، وقِيلَ: يَصِحُّ بَشَرْطِ أَلَّا يُوهِمَ نَقْصاً[2]، والوَصْفُ هوَ لَفْظٌ مُطْلَقٌ عَلى اللهِ، كالقادِرِ والعالِمِ.

ومِنْ ثَمَّ فَإنَّ خِلافَ المَذْهَبَيْنِ ليْسَ مِنْ بابِ الخِلافِ الأُصوليِّ، فَكِلاهُما اتَّفَقا عَلَى تَنْزيهِ اللهِ تَعالى عَنِ النَّقْصِ في القُدْرَةِ، بلْ هوَ خِلافٌ فَرْعيٌّ، تَمَثَّلَ في أنَّ التَّعَلُّقينِ: الصَّلُوحيَّ القَديمَ والتَّنْجيزيَّ الحادِثَ يَرْجَعانِ عِنْدَ الأشْعَريِّ إلى صِفَةٍ واحِدَةٍ، هيَ القُدْرَةُ، في حِينَ يَرْجَعانِ عِنْدَ الماتُريديِّ إلَى صِفَتينِ مُخْتَلِفَتينِ، هُما صِفَةُ القُدْرةِ التي يَرْجَعُ إليها الصُّلُوحيُّ القَديمُ، وصِفَةُ التَّكْوينِ التي يَرْجَعُ إليها التَّنْجيزيُّ الحادِثُ، فَكُلٌّ مِنْهُما مُثْبَتٌ للتَّعَلُّقينِ، فَضْلاً عَلَى أنَّ إثْباتَ صِفَةِ كَمالٍ زائِدَةٍ للهِ عَلى القُدْرَةِ لا يُعَدُّ نَقْصاً في حَقِّهِ، ومِنْ ثَمَّ لم يَكُنِ الخِلافُ أَصْليّاً مُؤَثِّراً في صِحّةِ العَقيدَةِ[3].

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ – أَفْعالُ اللهِ وتَعْليلُها بالأَغْراضِ والمَصالِحِ:

ذَهَبَ الأَشاعِرَةُ إلى أنَّ أفْعالَهُ - تَعالى - لَيْسَتْ مُعَلَّلَةً بالأغْراضِ ولا بالمَصالِحِ، لا وُجوباً ولا لُزوماً؛ دَرْءاً للنَّقْصِ في ذاتِهِ تَعالى أوْ لاسْتِكْمالِ تَحْصيلِ ذلِكَ الغَرَضِ، وذَهَبَ الماتُرديَّةُ إلى امْتِناعِ خُلُوِّ فِعْلِهِ تَعالى عَنِ المَصْلَحَةِ، بلِ المَصْلَحَةُ لازِمَةٌ في جَميعِ أفْعالِهِ، وهو لُزومٌ عَلَى سَبيلِ التَّفَضُّلِ والإحْسانِ، إلَّا أنَّنا لم نَطَّلِعْ عَلى تلكِ المَصْلَحَةِ؛ لِقُصورِ عُقولِنا، وهذا لا يُوجِبُ انْتِفاؤُها في ذاتِ الأمْرِ[4].

(1) يُنظر: تهذيب واختصار شروح السنوسية(أم البراهين)، عمر عبد الله كامل، ص 58 .

(2) يُنظر: هداية المريد لجوهرة التوحيد، للقاني، ص 144 .

(3) يُنظر: مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية، لابن كمال باشا، ص 25 - 26 .

(4) يُنظر: عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، للقاني 732/2 - 733 .

ورُغْمَ اخْتِلافِهِمْ فإنَّهُم اتَّفَقُوا علَى أنَّ ما وُجِدَ مِنْ سَبَبيَّةٍ أو غَرَضيَّةٍ في بَعْضِ النُّصوصِ لَيْسَتْ للتَّعْليلِ؛ لِقيامِ الدَّليلِ العَقْليِّ علَى امْتِناعِها، بلْ غايَةُ ما تُفيدُهُ هِيَ المآلُ والغايَةُ والصَّيْرورَةُ، وجَميعُها راجِعَةٌ إلى الخَلْقِ، وليْسَتْ عِلَلاً وأغْراضاً لأفْعالِهِ، نحْوَ اللَّامِ في قَولِهِ تَعالى:﴿**وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[1]، وكَـ(مِنْ أَجْلِ) في قَوْلِهِ تَعالـــى:﴿**مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا**﴾[2]، فَضْلاً عَنْ أنَّ اقْتِضاءَ المَصالِحِ للعِبَادِ نابِعٌ مِنْ كَمالِهِ سُبْحانَهُ، فَلَا شَيْءَ خالٍ عَنِ الحِكْمَةِ والمَصْلَحَةِ، فَتَرَتُّبُ المَصالِحِ عِلى أفْعالِهِ ما هُوَ إلَّا كَتَرَتُّبِ ثَمَراتٍ علَى مُثْمِرٍ[3].

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ – مَفْهومُ القَضاءِ والقَدَرِ:

يُعَرِّفُ الأَشاعِرَةُ قَضاءَ اللهِ بأنَّهُ "إرادَتُهُ الأَزَلِيَّةُ المُتَعَلِّقَةُ بالأشْياءِ عَلَى ما هِيَ عليهِ فِيما لا يَزالُ"[4]، ويُعَرِّفونَ القَدَرَ بأنَّهُ" إيجادُهُ تَعالى الأشْياءَ عَلَى قَدَرٍ مَخْصوصٍ وتَقْديرٍ مُعَيَّنٍ في ذَواتِها وأحْوالِها طِبْقَ ما سَبَقَ بهِ العِلْمُ"[5]، أمَّا الماتُريديُّ فَيُعَرِّفُ القَضاءَ بأنَّهُ:" الحُكْمُ بالشَّيْءِ والقَطْعُ عَلَى ما يَليقُ بهِ، وأَحَقُّ أنْ يُقْطَعَ عليهِ"[6]، بِعبارَةٍ أُخْرَى القَضاءُ هُوَ: التَّخْليقُ[7]، ويُعَرِّفُ القَدَرَ، فَيَقولُ:" هو عَلَى وَجْهينِ: أَحَدُهُما - الحَدُّ الذي عليهِ يَخْرُجُ الشَّيْءُ، وهْوَ جَعْلُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى ما هُوَ عليهِ مِنْ خَيْرٍ أوْ شَرٍّ، مِنْ حُسْنٍ أوْ قُبْحٍ، مِنْ حِكْمَةٍ أوْ سَفَهٍ، وهْوَ تَأْويلُ الحِكْمَةِ بِأَنْ يجعلَ كُلَّ

(1) الذاريات 56 .

(2) المائدة 32 .

(3) يُنظر: عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، للقاني 733/2 - 734 .

(4) يُنظر: نفسه 789/2 .

(5) يُنظر: نفسه 789/2 .

(6) كتاب التوحيد، ص 306.

(7) يُنظر: كتاب التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي الثناء اللامشي، ص 113.

شَيْءٍ عَلَى ما هُوَ عليهِ، ويُصيبَ في كُلِّ شَيْءٍ الأَوْلَى بِهِ ... والثَّاني- بَيانُ ما عليهِ يَقَعُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ زَمَانٍ ومَكانٍ، وحَقٍّ وباطِلٍ، وما لَهُ مِنَ الثَّوابِ والعِقابِ"[1].

وَعليهِ فإنَّ القَضاءَ يُعَدُّ عِنْدَ الأشاعِرَةِ مِنْ صِفاتِ الذَّاتِ، ومِنْ ثَمَّ كانَ قَديماً، خِلافاً للماتُريديَّةِ فإنَّهُ لَدَيْهُمْ مِنْ صِفاتِ الأفْعالِ[2]؛ لِذا كانَ حادِثاً، أمَّا القَدَرُ فَيَرْجِعُ عِنْدَ الأشاعِرَةِ إلى صِفَةِ الفِعْلِ؛ لأنَّهُ عِبارَةٌ عَنِ الإيجادِ؛ لِذا كانَ حادِثاً، خِلافاً للماتُريديَّةِ فَيَرْجِعُ لَدَيْهِم إلى صِفَةِ العِلْمِ فَهُوَ مِنْ صِفاتِ الذَّاتِ؛ لِذا كانَ قَديماً[3]، وهذا مَوْضِعُ الخِلافِ بَيْنَهُما.

المَسْأَلَةُ العاشِرَةُ – سَمَاعُ مُوْسَى عليه السلام لِكَلامِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ:

ذَهَبَ الأَشْعريُّ إلى أنَّ مُوْسَى عليه السلام سَمِعَ كَلامَ اللهِ الأَزَليَّ؛ أيْ: الكَلامَ النَّفْسيَّ، بِلَا صَوْتٍ ولَا حَرْفٍ، كَما تُرَى ذاتُهُ في الآخِرَةِ، بِلَا كَمٍّ وَلَا كَيْفٍ، وَلا يَكونُ هَذا السَّماعُ إلَّا بِطَريقِ خَرْقِ العادَةِ[4]؛ أيْ: "أنَّهُ أَزالَ منهُ المانِعَ حَتَّى سَمِعَ كَلامَهُ القَديمَ الذي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلا صَوْتٍ"[5]، وَذَهَبَ الماتُريديُّ إلَى أنَّ اللهَ أَكْرَمَ مُوْسَى عليه السلام فَأَفْهَمَهُ كَلامَهُ بِصَوْتٍ تَوَلَّى خَلْقَهُ مِنْ غَيْرِ كَسْبٍ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، يَقولُ الماتُريديُّ:" أَسْمَعَهُ بِلِسانِ مُوْسَى وبِحُروفٍ خَلَقَها وصَوْتٍ أَنْشَأَهُ، فَهْوَ أَسْمَعَهُ ما لَيْسَ بِمَخْلوقٍ"[6].

(1) كتاب التوحيد، ص 307

(2) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني 636/1

(3) يُنظر: الجوهر الفريد في علم التوحيد، عبد الهادي إدريس أبو أصبع، ص 122

(4) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة 521/1

(5) يُنظر: تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، سعيد عبد اللطيف فودة، ص 60

(6) كتاب التوحيد، ص 59

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنِ اخْتِلافِهِما في طَريقَةِ السَّمَاعِ فَإِنَّهُما اتَّفَقا عَلَى أَنَّ للهِ صِفَةً قَديمَةً هِيَ الكَلامُ، وهْيَ صِفَةٌ حَقيقيَّةٌ ولَيْسَتْ مِنْ بابِ المَجازِ[1]، ودَليلُها قَولُهُ تَعالى:﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوْسَى تَكْلِيماً**﴾[2]، والتَّأْكيدُ بالمَصْدَرِ يُنْفي المَجازَ عَنِ الفاعِلِ في لُغَةِ العَرَبِ[3]، وأَنَّ كَلامَهُ لَيْسَ كَكَلامِ المَخْلوقينَ؛ أيْ: ليْسَ بِصَوْتٍ أو بِحَرْفٍ، ومُنَزَّهٌ عَنْ جَميعِ التَّغَيُّراتِ[4]، قالَ تعالى:﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾[5]؛ لأَنَّ الأَصْواتَ والحُروفَ مخْلوقَةٌ للهِ، ودَليلُ ذلِكَ أَنَّ اللهَ يَسَّرَ كَلامَهُ وَفْقاً لِلِسانِ الأَقْوامِ الذينَ أَنْزَلَهُ إليهم، "فإذا عَبَّروا عَنْهُ بالعَربيَّةِ سُمِّيَ تَورَاةً، وإذا عَبَّروا عنْهُ بالسُّوريَّةِ[اليُونانِيَّةِ] سُمِّيَ إنْجيلاً، وإذا عَبَّروا عنْهُ بالعَرَبيَّةِ سُمِّيَ قُرْآناً"[6]، قالَ تَعالى:﴿ **فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ** ﴾[7]، وأَنَّ مَزِيَّةَ تَكْليمِهِ لِمُوسَى هوَ أَنَّهُ كَلَّمَهُ، وهْوَ في الأَرْضِ، خِلافاً لِنَبِيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ الذي كَلَّمَهُ رَبُّهُ، وهْوَ في السَّماءِ لَيْلَةَ الإِسْراءِ والمِعْراجِ، وجِبْريلَ عليه السلام الذي كانَ يَسْمَعُ كَلامَ اللهِ، وهْوَ في السَّماءِ[8].

كَما اتَّفَقوا أَنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يُقالَ: كَلامُ اللهِ مَخْلوقٌ أو حادِثٌ، كَما لا يجوزُ أَنْ يُقالَ إِنَّ القُرْآنَ مَخْلوقٌ أَوْ حادِثٌ؛ لِكَيْ لا يُتَوَهَّمَ حُدوثَ الكَلامِ النَّفْسيِّ القَديمِ، وهْوَ صِفَةٌ قائِمَةٌ بِذاتِ اللهِ تَعالى[9]، رَغْمَ أَنَّ اللَّفْظَ القُرآنيَّ حادِثٌ، أَمَّا مَدْلولُهُ، فَيَنْقَسِمُ إلى: مُفْرَداتٍ، ومُسْنَداتٍ، فالمُفْرداتُ قِسْمانِ: الأَوَّلُ- يَرْجِعُ إلى ذاتِ اللهِ وصِفَاتِهِ، فَهْيَ

(1) يُنظر: أصول أهل السنة والجماعة المسماة برسالة أهل الثغر، ص 66 - وكتاب التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي الثناء اللامشي، ص71

(2) النساء 164 .

(3) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله(ت 794 ه) 392/2.

(4) يُنظر: تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، سعيد عبد اللطيف فودة، ص 55 .

(5) الشورى 11 .

(6) كتاب التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي الثناء اللامشي، ص 71.

(7) الدخان 58 .

(8) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة 521/1 .

(9) يُنظر: تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، سعيد عبد اللطيف فودة، ص 57.

قَديمَةٌ، كَاللهِ والعَظيمِ والسَّميعِ والبَصيرِ ونَحْوِهِ، والثَّاني- يَرْجِعُ إلى المَخْلوقاتِ، كَفِرْعَوْنَ وهامانَ والسَّماواتِ والأَرْضِ والجِبالِ، فَهْيَ مُحْدَثَةٌ مَخْلوقَةٌ، أمَّا المُسْنَداتُ، فهْيَ قِسْمانِ: إنْشاءاتٌ، وحِكاياتٌ، فالإنْشاءاتُ، كَالخَبَرِ والأَمْرِ والنَّهْيِ والنِّداءِ والإذْنِ، فهْيَ قَديمَةٌ؛ لأنَّها تَرْجِعُ إلى صِفَةِ الكَلامِ، فهْيَ قائِمَةٌ بِذاتِ اللهِ، أمَّا الحِكاياتُ، فَهْيَ قِسْمانِ أيْضاً: حِكايَةُ عَنِ اللهِ، وحِكايَةِ عَنْ غَيْرِهِ، فالحِكايَةُ عَنِ اللهِ، كَقوْلِهِ تَعالى:﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ اسْجُدُواْ لِأٓدَمَ** ﴾[1]، فالحِكايَةُ، وهيَ إسْنادُ اللهِ، وَالمَحْكِيُّ، وهْوَ خَبَرُ اللهِ، فَقَديمانِ، أمَّا الحِكايَةُ عَنِ غَيْرِ اللهِ، كَقَولِهِ تَعالى:﴿**قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِيْنٍ**﴾[2]، فالحِكايَةُ قَديمَةٌ؛ لأنَّها للهِ، خَبَرٌ عَنِ المَحْكِيِّ، والمَحْكِيُّ مُحْدَثٌ، وإسْنادُ المُحْدَثِ مُحْدَثٌ[3].

المَسْأَلَةُ الحادِيَةَ عَشَرَةَ – مَفْهومُ الإيمانِ والإسْلامِ:

ذَهَبَ الأَشاعِرَةُ إلى تَغايُرِ مَفْهُومَيِ الإيمانِ والإسْلامِ في الشَّرْعِ، فَالإيمانُ، هُو "تَصْديقُ القَلْبِ بِكُلِّ ما جاءَ بِهِ النَّبيِّ ﷺ مِمَّا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ، بِمَعْنَى: إذْعانُهُ لَهُ وتَسْليمُهُ إيَّاهُ"[4]، أمَّا الإسْلامُ، فَهْوَ "امْتِثالُ الأَوامِرِ واجْتِنابُ النَّواهي؛ لِبِناءِ العَمَلِ عَلى ذلِكَ بالإذْعانِ بالقَلْبِ"[5].

وهُما بِهَذَيْنِ المَفْهومينِ مُتَغايَرانِ، فَقَدْ يَكونُ المَرْءُ "مُؤْمِناً ولَيْسَ بِمُسْلِمٍ، إنْ كانَ مَعَهُ تَصْديقٌ، ولم يَثْبَتْ مِنْهُ نُطْقٌ، وقَدْ يَكونُ مُسْلِماً ولَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، إنْ كانَ مَعَهُ انْقِيادٌ ظاهِريٌّ دُونَ تَصْديقٍ"[6]، كإيمانِ الأَعْرابِ في قَولِهِ تَعالى:﴿ **قَالَتِ**

(1) البقرة 34 .

(2) الأعراف 12.

(3) يُنظر: عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، للقاني 373/1 – 374.

(4) تهذيب واختصار شروح السنوسية(أم البراهين)، عمر عبد الله كامل، ص 204 .

(5) السابق، ص 205 .

(6) كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 132 .

﴿الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوٓا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[1].

أمَّا الماتُريديَّةُ فَذَهَبوا إلَى تَرادُفِ الإيمانِ والإسْلامِ، يَقولُ الماتُريديُّ:" وَأَمَّا القَوْلُ عِنْدَنا في الإيمانِ والإسْلامِ إنَّهُ واحِدٌ في أَمْرِ الدِّينِ في التَّحْقيقِ بالمُرادِ"[2]، فَمَفْهومُهُما عِنْدَهُمْ هُوَ الإذْعانُ بالقَلْبِ والقَبُولُ والانْقِيادُ[3]، وعليهِ فالإسْلامُ جُزْءٌ مِنْ حَقيقَةِ الإيمانِ[4].

والخلافُ لَفْظيٌّ بِيْنَهُما؛ لِوُجودِ التَّلازُمِ بِيْنَهُما، مِنْ حَيْثُ نَفْعُ صاحِبِهما؛ إذْ لا يَكونُ إيمانُ الإنْسانِ مَقْبولاً إلَّا إذا كانَ مُؤْمِناً مُسْلِماً في آنٍ واحِدٍ[5]، فالإسْلامُ اسْتِسْلامٌ وانْقِيادٌ، ولنْ يَكونَ نافِعاً إلَّا بِتَصْديقِ القَلْبِ، وتَصْديقُ القَلْبِ لنْ يُجْدِيَ إلَّا بانْقيادِ الجَوارِحِ، ولوْ بالنُّطْقِ باللِّسَانِ للقادِرِ عليهِ، وذلِكَ كَمالُ الإيمانِ[6]، حَتَّى قالَ بَعْضُهُم: هُما عَمَلٌ بالأرْكانِ وإقْرارٌ باللِّسانِ وتَصْديقٌ بالجَنَانِ[7].

تِلْكَ أَهَمُّ المِسائِلِ التي اخْتَلَفَ فيها الإمامانِ، وهذا لا يَعْني عَدَمُ وُجودِ غَيْرِها، وَلَكِنْ آثرنا ذِكْرَ هَذِهِ المَسائِلِ في هذا البَحْثِ؛ لِمَا فيها مِنْ جَدَلٍ فِكْريٍّ فَلْسَفيٍّ ناتِجٍ عَنْ تلكَ البِيئَةِ في عَصْرِهِمَا؛ مِمَّا كانَ سَبَبُهُ تَداخُلَ الثَّقافاتِ والأَفْكارِ التي جاءَ بها الدَّاخِلونَ الجُدُدُ في الإسْلامِ مِنْ الأَعاجِمِ وَما احْتَوَتْ عليْهِ مِنْ شُبُهاتٍ أو تَكَلُّفاتٍ عَقْليَّةٍ شاذَّةٍ؛ فَكانَ لا بُدَّ لِلإمامَيْنِ وأتْباعِهما أنْ يتَصَدَّيا لِتِلكَ الأفْكارِ وأنْ يُدافِعا عَنِ الإسْلامِ بالأَدِلّةِ العَقْليَّةِ الفَلْسَفِيَّةِ، لِيَكْشِفُوا عَنْ زَيْفِ تِلْكَ

(1) الحجرات 14 .

(2) كتاب التوحيد، ص 394 .

(3) يُظر: تهذيب واختصار شروح السنوسية(أم البراهين)، عمر عبد الله كامل، ص205 .

(4) كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص 135.

(5) نفسه، ص 131 .

(6) يُنظر: نفسه، ص 135 .

(7) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة 289/1.

الشُّبُهاتِ وسَفْسَطَتِها وفَسادِ طَرائِقِها[1]، يَقولُ الأَشْعَرِيُّ:" ثُمَّ نَبَّهَنا عَلَى فَسَادِ قَوْلِ الفَلاسِفَةِ بالطِّبَاعِ وما يَدْعُونَ مِنْ فِعْلِ الأَرْضِ والماءِ والنَّارِ والهَواءِ في الأَشْجارِ"[2]، وَهْيَ أَدِلَّةٌ رُبَّما لم يَعُدْ لها مكان في عُصْرُنا اليَوْمَ؛ لاخْتِلافِ المنهج والبِيئَةِ الفِكْرِيَّةِ، أوْ لِوُجودِ شُبَهٍ وسَفْسَطاتٍ مُسْتَجِدَّةٍ تَحْتاجُ إلى أَدِلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ أُخْرَى[3].

ومِنْ تِلْكَ المَسائِلِ الفِكْرِيَّةِ ما ذَهَبَ إليهِ الأَشْعَرِيُّ مِنْ جَوازٍ عَقْلِيٍّ في مَسائِلَ خالَفَهُ فيها الماتُريديُّ، نَحْوَ: تَخْليدِ المُؤْمِنِ في النَّارِ، أوْ تَخْليدِ الكافِرِ في الجَنَّةِ، أوِ العَفْوِ عَنِ الكُفْرِ، أوْ تَكْليفِ ما لا يُطاقُ، أوْ عَدَمِ تَفْريقِهِ بَيْنَ إرادَةِ اللهِ وبَيْنَ أَمْرِهِ ورِضائِهِ، أوْ تَفْريقِهِ بينَ الاسْمِ والمُسَمَّى، أوْ ما رَآهُ الماتُريديُّ مِنْ دُوْرٍ للعَقْلِ في التَّكْليفِ بِبَعْضِ الأَحْكامِ، وَهْوَ ما رَفَضَهُ الأَشْعَرِيُّ؛ إذْ لا تَكْليفَ عِنْدَهُ إلَّا بالشَّرْعِ إلَى غَيْرِ ذلكَ مِنْ الخِلافَاتِ التي تُراجَعُ في مَظانِّها[4].

خاتِمَةُ البَحْثِ:

مِنْ خِلالِ دِراسَتِي لِهذا المَوْضُوعِ، وَصَلْتُ إلَى جُمْلَةٍ مِنَ النَّتائِجِ، أَهَمُّها:

1. أَنَّ الخِلافَ بَيْنَ المذهبين لَيْسَ خِلافاً أُصوليّاً يَتَرَتَّبُ علَيْهِ تَبْديعٌ أوْ تَكْفيرٌ لأَحَدِهِما، بَلْ هُوَ مِنْ بابِ الاخْتِلافِ العَقَديِّ المُباحِ، كالذي وَقَعَ بَيْنَ أُمِّ المُؤْمِنينَ عائِشَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْها - وبَيْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - حَوْلَ رُؤْيَةِ النَّبيِّ لِرَبِّ العِزَّةِ لَيْلَةَ الإسْراءِ والمِعْراجِ، فهو يُشْبِهُ تَماماً الاخْتِلافَ في الفُرُوعِ الفِقْهِيَّةِ.

(1) يُنظر: كبرى اليقينات الكونية، وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد رمضان البوطي، ص 21.

(2) أصول أهل السنة والجماعة المسماة برسالة أهل الثغر، ص 38 - 39 .

(3) يُنظر: كبرى اليقينات الكونية، محمد سعيد رمضان البوطي، ص 21.

(4) للرجوع إلى هذه المسائل، يُنظر: كتاب: مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، لابن كمال باشا.

2. أَنَّ نِسْبَةَ العَقيدَةِ إليهما، كَأَنْ يُقالُ: عَقيدَةٌ أشْعريَّةٌ أوْ ماتُريديَّةٌ ما هِيَ إلَّا نِسْبَةَ تَرْتيبٍ وتَنْظيمٍ واسْتِدْلالٍ وصُوْنٍ، ولَيْسَ نِسْبَةَ اخْتِراعٍ عَنْ أَحَدِهِما، فالعَقيدَةُ واحِدَةٌ مِنْ لَدُنْ آدَمَ عليه السلام إلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.
3. أَنَّ المَظْهَرَ العَقْليَّ الفِكْريَّ الذي تَمَيَّزَ بِهِ مَنْهَجاهُما كانَ سَبَبُهُ حالَ ذلِكَ العَصْرِ وما وُجِدَ فيهِ مِنْ فَلْسَفاتٍ دَخيلَةٍ جاءَ بها الأَعاجِمُ الدَّاخِلونَ إلى الإسْلامِ أوْ عُقولٍ نابِهَةٍ تَميلُ إلى الدَّليلِ العَقْليِّ لِكَيْ يَكونَ إسْلامُها علَى قَناعَةٍ راسِخَةٍ تَعْتَمِدُ عَلَى بَراهِينَ فِكْريَّةٍ.
4. أَنَّ المُتَتَبِّعَ لِمَسْلِكِ الخِلافِ بَيْنَهُما يَجِدُ اعْتِمادَ كِلَيْهِما علَى الدَّليلِ عَقْليّاً كانَ أوْ نَقْليّاً، وأَنَّهُ لم يَكنْ ناتِجاً عَنْ تَقْليدٍ أَعْمَى أوْ عَنْ هَوَى نَفْسٍ، والدَّليلُ علَى ذلِكَ تَقارُضُ الآراءِ بَيْنَهُما عِنْدَما يَتَقَوَّى الدَّليلُ أو كانَ في تَبَنِّي الرَّأْيِ فائِدَةٌ للمُسْلِمِ مِمَّا لا تَتَعارَضُ مَعَ ثَوابِتِ عَقيدَتِهِ.
5. أَنَّ مِنْ دَلائِلِ تَكامُلِ مَنْهَجَيْهِما تَرْجيحُ أحَدِهِما رَأْيَ الآخَرِ، وذلِكَ كَتَرْجيحِ الأَشاعِرَةِ رَأْيَ الماتُريديَّةِ في عَدَمِ جَوازِ نُبُوَّةِ الأُنْثَى، وفي صِحَّةِ التَّوْبَةِ عِنْدَ الغَرْغَرَةِ، وفي التَّفْصيلِ في التَّفْضيلِ بَيْنَ المَلائِكَةِ والبَشَرِ، وفي مَنْعِ تَخَلُّفِ الوَعيدِ في حَقِّ عُصَاةِ المُؤْمِنينَ.
6. أَنَّ بَعْضَ ما وَرَدَ مِنْ خِلافٍ بَيْنَهُما لا يَعْدُو في حَقيقَتِهِ إلَّا أنْ يَكونَ اخْتِلافاً تَعْبيريًّا في اللَّفْظِ، كالاخْتِلافِ الذي وَقَعَ بَيْنَهُم حَوْلَ مَفْهُومَيِ السَّعادَةِ والشَّقاوَةِ أوِ القَضاءِ والقَدَرِ.
7. مِنِ اخْتِلافِهِمْ تَقْديمُ الدَّليلِ العَقْليِّ علَى السَّمْعيِّ أوِ العَكْسِ إذا بانَ واتَّضَحَ، فَقَدْ قَدَّمَ الماتُريديَّةُ الدَّليلَ العَقْليَّ في عَدَمِ نَقْصِ الإيمانِ، وقَدَّمَ الأَشاعِرَةُ الدَّليلَ النَّقْليَّ لِنَفْيِ صِفَةِ التَّكْوينِ التي أَضافَها الماتُريديَّةُ.

أمَّا التَّوْصياتُ التي يَراها الباحِثُ فَهْيَ:

1. تَحَلِّي الباحِثينَ بالمَوْضوعِيَّةِ العِلْميَّةِ التي تَقْتَضي تَتَبُّعَ أَدِلَّةِ آراءِ المُخالِفينَ بِما يَتَماشَى وَالمَقاصِدَ العامَّةَ للدِّينِ، فَالخِلافُ مَثَلاً بَيْنَ الأَشاعِرَةِ

والماتُرِدِيَّةِ هَدَفُهُ الدِّفاعُ عَنْ عَقيدَةِ المُسْلِمينَ والإجابَةُ عَمَّا يَجولُ في نُفوسِ غَيْرِ العَرَبِ مِنْهُمْ مِنْ شُبُهاتٍ، وُصولاً إِلَى الإيمانِ الرَّاسِخِ المَتينِ.

2. دَعْوَةُ الباحِثينَ إِلَى التَّوْفيقِ بَيْنَ الآراءِ النَّابِعَةِ عَنِ اجْتِهادٍ وحُسْنِ قَصْدٍ؛ بُغْيَةَ دَرْءِ الخِلافِ المَذْمومِ، وَتَبْصِرَةِ النَّاسِ وحَثِّهُمْ عَلَى قَبولِ الخِلافِ اللفْظيِّ الَّذي لا يُفْسِدُ للودِّ قَضِيَّةً.

3. عَدَمُ الانْزِلاقِ في تَكْفيرِ الآخَرِ أَوْ تَبْديعِهِ إِذا امْتَلَكَ دَليلاً يَرْجِعُ إِلَى آيَةٍ مُحْكَمَةٍ أَوْ حَديثٍ صَحيحٍ.

4. الاسْتِعانَةُ بآراءِ العُلَماءِ الرَّاسِخينَ لِفَهْمِ النُّصوصِ، لاسِيّما مِمَّنِ انْعَقَدَ عَلَيْهُمْ قَبولُ الأُمَّةِ كَالأَشْعريِّ والماتُريديِّ في العَقيدَةِ، وَالأَئِمّةِ الأَرْبَعَةِ في الفِقْهِ.

==========

مَصادِرُ البَحْثِ وَمَراجِعُهُ

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

1. الإبانَةُ عَنْ أُصولِ الدِّيانَةِ، للأشعري: أبي الحسن علي بن إسماعيل(ت 324هـ)، تحق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية ببيروت: د. ت - و تحق: عباس صباغ، دار النفائس ببيروت سنة 1994م.
2. أصول أهل السنة والجماعة المسماة برسالة أهل الثغر، تحق: محمد السيد الجليند، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة: 1417هـ - 1997م.
3. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط 5، بيروت: 1980م.
4. أهل السنة الأشاعرة،(شهادة علماء الأمة وأدلتهم)، حمد السنان وفوزي العنجري، دار الضياء، ط 1، الكويت: 2006م.
5. البرهان في علوم القرآن، للزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله(ت 794 هـ)، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت: 1408هـ - 1988م.
6. التحفة الخيرية على الشنشورية(وبهامشه: الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية لبهاء الدين العجمي الشنشوري)، تصحيح: أحمد سعد علي، للباجوري: إبراهيم بن محمد بن أحمد(ت 1277هـ)، مط: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر: 1936م.

7. تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن)، للقرطبي: أبي عبد الله محمد بن أحمد(ت 671هـ)، دار الريان للتراث، مصر: د. ت.
8. تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، سعيد عبد اللطيف فودة، دار البيارق، ط 1، الأردنّ: 1998م.
9. تهذيـــب واختصار شروح السنوسية(أم البراهين)، عمر عبد الله كامل، دار المصطفى، ط 1، د. م: 1425هـ - 2005م.
10. الجوهر الفريد في علم التوحيد، عبد الهادي إدريس أبو أصبع، دار ومكتبة بن حمودة – زليتن، مكتبة المعارف – بنغازي، ط 2، 2005م.
11. حاشية الأمير على شرح عبد السلام على الجوهرة في علم الكلام، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة: 1953م.
12. سراج السالك شرح أسهل المسالك، للجعلي: السيد عثمان بن حسنين بري، المكتبة الثقافية، بيروت: د. ت.
13. سنن الترمذي: محمد بن عيسى(ت 279هـ)، دار الفجر للتراث، القاهرة: 2009م.
14. السنن الكبرى، للبيهقي: أحمد بن الحسين(ت 458هـ)، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط 3، بيروت: 1424هـ - 2003م.
15. شرح الناظم على الجوهرة، وهو الشرح الصغير المسمى: هداية المريد لجوهرة التوحيد(وبهامشه: حواشٍ وتقريرات للمؤلف وللخرشي وللطوخي وللإطفيحي، للقاني: برهان الدين إبراهيم(ت 1041هـ)، تحق: مروان عبد الصالحين البجاوي، دار البصائر، ط 1، القاهرة: 1430هـ - 2009م.
16. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، د. م: 1422هـ.
17. عمدة المريد لجوهرة التوحيد المسمى الشرح الكبير، للقاني: برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم(ت 1041هـ)، تحق: بشير مبرمان، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت: 1436هـ - 2015م.
18. كبرى اليقينات الكونية، وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، ط 6، د. م: 1399هـ - 1979م.
19. كتاب التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي الثناء اللامشي: محمود بن زيد(ت أوائل القرن السادس الهجري)، تحق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت: 1995م.
20. كتاب التوحيد، للماتريدي: أبي منصور محمد بن محمد(ت 333هـ)، تحق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية: د. ت.
21. كتاب الصاوي على جوهرة التوحيد، لأحمد بن محمد الصاوي(ت 1241هـ)، تحق: عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير، ط 5، دمشق – بيروت: 2007م.

22. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري: جار الله محمود بن عمر، دار الفكر، د. م، د. ت.
23. اللُّمَعُ في الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيَغِ والبِدَعِ، للأشعري: أبي الحسن علي بن إسماعيل(ت 330هـ)، تحق: حمودة غرابة، ونشره بالمكتبة الأزهرية للتراث بمصر سنة 1993م.
24. مباحث في علوم القرآن، منَّاع القطان ، مؤسسة الرسالة، ط 22، بيروت: 1408هـ - 1987م.
25. مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتردية(ومعه أربعة مختصرات في العقائد)، لابن كمال باشا: شمس الدين أحمد بن سليمان(ت 940هـ)، تحق: سعيد عبد اللطيف فودة، دار الفتح، ط 2، عمَّان – الأردن: 2011م.
26. المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري: أبو عبد الله محمد بن عبد الله(ت 405هـ)، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت: 1411هـ - 1990م.
27. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي الموصلي(ت 307هـ)، تحق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط 1، دمشق: 1404هـ.
28. المعجم الأوسط، للطبراني: أبي القاسم سليمان بن أحمد(ت 360هـ)، تحق: طارق بن عوض وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة: 1415هـ.
29. المفهم لما أَشكل من تلخيص كتاب مسلم،تحق: محيي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمد السيد ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، ط 2، دمشق – بيروت: 1420هـ - 1999م.
30. هداية المريد لجوهرة التوحيد، للقاني: برهان الدين إبراهيم(ت 1041هـ)، تحق: الحبيب بن طاهر وفوزي بالثابت ومحمد الرايس، دار مكتبة المعارف، ط 1، بيروت: 2011م.
31. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان: أحمد بن محمد(ت هـ)، تحق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت: د. ت.